﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۘ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمُنكَرِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَقۡبِضُونَ أَيۡدِيَهُمۡۚ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٦٧﴾ [التّوبة: 67]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

تعليلُ عدَمِ العفوِ، ببيانِ الطّبائعِ المُحقّقة، في المُنافقين الفسقة

"لما بيَّن تعالى أفعالاً وأقوالاً لطوائفَ منَ المنافقين - منهم من كان معه ﷺ في العسْكرِ - هي في غايةِ الفسَادِ، كان ذلك ربّما اقتضَى أنْ يُسألَ عنِ المُتخلِّفين لو خرجُوا ما كان يكونُ حالُهم؟ فقال جواباً عن ذلك واسْتِدلالاً على أنَّ إجْرامَ الذين لم يَعْفُ عنهم منهم خُلُقٌ لازمٌ: ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ﴾، أي: الذين أظهرُوا الإيمانَ وأبطنُوا الكفرانَ"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَأۡمُرُونَ﴾: يقال: "أمَرْتُه: إذا كلّفتُه أنْ يفعلَ شيئًا، وهو لفظ عامٌّ للأفعالِ والأقوالِ كلِّها، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: 123]، ... والأمرُ: التّقدُّمُ بالشّيءِ سواءً كان ذلك بقولهم: افعلْ ولْيَفعلْ، أو كان ذلك بلفظِ خبرٍ نحوَ: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: 228]، أو كان بإشارةٍ أو غيرَ ذلك، ألا ترى أنّه قد سَمّى ما رأى إبراهيمُ في المنام من ذبْحِ ابنِه أمرًا حيث قال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ﴾ [الصافات: 102]"[2].

2) ﴿بِٱلۡمُنكَرِ﴾: "المُنْكَرُ: كلُّ فِعْلٍ تَحكُمُ العقولُ الصّحيحةُ بقُبحِه أَو تتوقَّفُ في اسْتِقباحِه العقولُ فتحكمُ الشَّريعةُ بقُبْحِه، وإلى هذا

(1) البقاعي، نظم الدرر: 8/519.
(2) الرّاغب، المفردات: (أمر).

القَصْدُ في قولِه تعالى: ﴿ٱلْآمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: 112]"[1]، "وكلُّ مَا نفرتَ مِنْهُ وكرهْتَه فَهُوَ مُنكرٌ"[2].

3) ﴿وَيَنْهَوْنَ﴾: "النّهيُ: الزّجْرُ عنِ الشّيءِ، قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠﴾ [العلق: 9 - 10]، وهو من حيث المعنَى لا فرْقَ بين أن يكونَ بالقول أو بغيرِه، وما كان بالقولِ فلا فرْقَ بين أن يكون بلفظةِ افعلْ نحو: اجتنبْ كذا، أو بلفظة لا تفعلْ. ومن حيثُ اللّفظُ هو قولُهم: لا تفعلْ كذا، فإذا قيل: لا تفعلْ كذا فنَهْيٌ من حيث اللّفظُ والمعنَى جميعًا. نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: 35]... وكذا النّهيُ عنِ المنكرِ يكونُ تارةً باليد، وتارةً باللّسان، وتارةً بالقلب. قال تعالى: ﴿أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [هود: 62] وقولُه: ﴿*إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ﴾ [النحل: 90]، أي: يحثُّ على فعْلِ الخيرِ ويزجُرُ عنِ الشّرّ، وذلك بعضُه بالعقل الذي ركّبَه فينا، وبعضُه بالشّرع الذي شرعَه لنا، والانتهَاءُ: الانزجارُ عمّا نهَى عنه، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38]... والنُّهيَةُ: العقلُ النّاهِي عنِ القبائحِ. جمْعُها: نُهًى. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِى ٱلنُّهَىٰ ۝٥٤﴾ [طه: 54]"[3].

4) ﴿ٱلْمَعْرُوفِ﴾: "العُرْفُ: ما استقرَّت النّفوسُ عليه بشهادةِ العقولِ، وتلقّته الطبائعُ بالقبول"[4]، "والمَعْروفُ: ضِدُّ المُنْكَرِ"[5]، "وَعُرْفُ الشَّرْع: مَا فَهِمَ مِنْهُ حَمَلَةُ الشَّرْعِ وجعلُوه مَبْنى الأَحْكَام"[6].

5) ﴿وَيَقْبِضُونَ﴾: "القَبْضُ: تناول الشيء بجميع الكفّ. نحو: قَبَضَ السّيفَ وغيرَهُ. قال تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾ [طه: 96]، فَقَبْضُ اليدِ على الشّيءِ جمعُها بعد تناوُلِه، وقَبْضُهَا عنِ الشيء جمْعُها قبل تناوُلِه، وذلك إمساكٌ عنه، ومنه قيل لإمساك اليدِ عنِ البذْلِ: قَبْضٌ. قال تعالى: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [التوبة: 67]، أي: يمتنِعون منَ الإنفاق، والانْقِبَاضُ: جمْعُ الأطرافِ، ويُستعملُ في ترْكِ التّبسُّطِ"[7].

(1) الفِيروزابادِيّ، بصائر ذوي التّمييز: (نكر): 5/120.
(2) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 804.
(3) الرّاغب، المفردات في غريب القرآن: (نهى).
(4) الجرجاني، التعريفات، ص: 149.
(5) الفِيروزابادِيّ، القاموس المحيط: (عرف).
(6) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 617.
(7) الرّاغب، المفردات: (أمر).

6) ﴿نَسُواْ﴾: "النِّسيانُ: تَرْكُ الإنسان ضَبْطَ ما اسْتُودِعَ، إمّا لضَعْفِ قَلْبِه، وإمّا عن غَفْلة، وإمّا عن قَصْدٍ حتى يرتفعَ عن القَلْبِ ذِكْرُه. نَسِيتُه نِسْياناً وتَناسَيْتُه، وأَنْسانِيهُ شَيْطانٌ ونَسّانِيه، قال تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾ [طه: 115]، وقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾﴾ [الأعلى: 6] إخبارٌ وضَمانٌ منَ الله تعالى أَنَّه يجعلُه بحيث إنَّه لا يَنْسَى ما يسمعُه منَ الحقِّ.

وكلُّ نِسْيان منَ الإنسان ذمَّهُ اللّه تعالى به فهو ما كان أَصلُه عن تَعَمُّدٍ منه لا يُعْذرُ فيه، وما عُذِرَ فيه فإنَّه لا يُؤاخَذُ به نحوَ قولِه ﷺ: «رُفِعَ عن أُمَّتي الخَطَأُ والنِّسيانُ»[1]، فهو ما لم يكن سببُه منه. وقولُه تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: 14] هو ما كان نَسْيُه عن تعمّدٍ منهم وتركُه على طريقِ الإهانة. وإذا نُسِب ذلك إلى اللّه تعالى فهو تَرْكُه إيّاهم استهانةً بهم ومُجازاةً لما تركوه... ويُقال: نسيتُ الشَّيءَ أَي: تركْتُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾"[2].

7) ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾: "**الفِسْقُ**: العِصْيَانُ وَالتَّرْكُ لأَمر اللّه ﷻ وَالخُرُوجُ عَنْ طَرِيقِ الحَقِّ"[3]، "وَهُوَ فِي القُرْآن على وُجُوه بِمَعْنى الكفْر نَحْو: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: 18] وَالمَعْصِيَة نَحْوَ: ﴿فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [المائدة: 25]، وَالكذب نَحْوَ: ﴿وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾﴾ [النور: 4]... وَالإِثْم نَحْوَ: ﴿وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ﴾ [البقرة: 282]، والسّيِّئَات نَحْوَ: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: 197]. وَكلُّه رَاجعٌ فِي اللُّغَة إلى الخُرُوج من قَوْلهم: فسقتِ الرّطبَة عَن القشْر، ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: 121]: أَي خُرُوجٌ عَنِ الحق. وَيخْتَلف الخُرُوجُ فَتَارَة خُرُوجٌ فعلًا، وَأُخْرَى خُرُوجٌ اعتقادًا وفعلًا"[4].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

المنافقون بعضُهم "يُشبهُ بعضًا في الشّكِّ والنّفاقِ والارتيابِ، ولكن لا صلةَ بينهم ولا تآلُفَ؛ إذِ الولايةُ والصّلةُ والأخوّةُ هي من صفاتِ المؤمنين أصحابِ العقائدِ الرّاسخةِ،

(1) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، الحديث رقم: (2043) من حديث أبي ذرّ بلفظ: «إنّ الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»، والعلماء بين مصّحح له ومضعّف.

(2) الفِيروزابادِيّ، بصائر ذوي التّمييز: (نسى).

(3) ابن منظور، لسان العرب: (فسق).

(4) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 692.

المنافقون على شاكلة واحدة، أمرًا بالمنكرِ، ونهيًا عنِ المعروف

ولذا يقولُ اللّه فيهم: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ ولايةَ النُّصْرةِ في الدّفاعِ عنِ الحقِّ...، وبالعكسِ المنافقون يأمرون بالمنكرِ ويَنهوْنَ عنِ المعروفِ، ولا غرابةَ فهاتان الصّفتانِ من أبرزِ صفاتِ المؤمنين"[1] أنّهم "يأمرون غيرَهم بكلِّ ما تستنكرُه الشّرائعُ، وتستقْبِحُه العقولُ، ويَنهونَه عن كلِّ أمْرٍ دعتْ إليه الأديانُ، وأحبَّتْه القلوبُ السّليمةُ... بخلاءُ أشحَّاءُ عن بَذْل المالِ في وجوهِه المشروعةِ... تركُوا طاعةَ اللّه وخَشيتَه ومراقبتَه، فتركَهم سبحانه وحرمَهم من هدايتِه ورحْمتِه وفضْلِه... فهمُ الكاملون في الخروجِ عن طاعةِ اللّه، وفي الانْسلاخِ عن فضائلِ الإيمان، ومكارمِ الأخلاق...، إنَّ تلك العقوبةَ الشّديدةَ كافيةٌ لإهانتِهم وإذلالِهم بسببِ فسوقِهم عن أمْرِ ربّهم... فطردَهم وأبعدَهم من رحْمتِه ولُطفِه، ولهم عذابٌ دائمٌ لا ينقطعُ، فهمُ في الدّنيا يعيشون في عذابِ القلَقِ والحذَرِ من أن يطّلِعَ المسلمون على نفاقِهم، وفي الآخرةِ يذوقون العذابَ الذي هو أشدُّ وأبقَى، بسببِ إصْرارِهم على الكُفرِ والفسُوقِ والعِصيانِ"[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بَلاغةُ الفصْلِ:

العفْوُ لايَطالُ كلَّ المنافقين، وبيانُ أحوالِهم يُؤكِّدُه

"يظهرُ أن تكُون هذِهِ الآيةُ احترازًا عن أن يظُنّ المُنافِقُون أنّ العفو المفرُوض لِطائِفة مِنهُم هُو عفو ينالُ فرِيقًا مِنهُم باقِين على نِفاقِهم، فعقّب ذلك ببيانِ أنّ النِّفاق حالة واحِدة وأنّ أصحابهُ سواء؛ لِيُعلم بِذلِك أنّ افتِراق أحوالِهِم بين عفو وعذاب لا يكُونُ إلّا إذا اختلفت أحوالُهُم بِالإيمان والبقاءِ على النِّفاقِ.

(1) حجازي، التفسير الواضح: 1/905.
(2) طنطاوي، التفسير الوسيط: 6/343.

إلى ما أفادتهُ الآيةُ أيضًا من إيضاحِ بعضِ أحوالِ النِّفاقِ وآثارِهِ الدّالّةِ على استحقاقِ العذابِ، ففصل هاتِهِ الجُملة عنِ الّتي قبلها: إمّا لأنّها كالبيانِ للطّائفةِ المُستحقّةِ العذاب، وإمّا أن تكون استئنافًا ابتدائيًّا في حُكمِ الاعتراضِ كما سيأتي عند قولِه تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [التّوبة: 69] وإمّا أن تكون اعتراضًا هي والّتي بعدها بين الجُملةِ المُتقدِّمةِ وبين جُملةِ ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةً﴾ [التَّوْبَة: 69]"[1].

نُكتةُ الالْتفاتِ:

وهنا يَلتفتُ السّياقُ من خطابِ المنافقين إلى خطابِ الرّسولِ ﷺ وأصحابِه ﷺ، ويُغيِّبُ ﴿ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ﴾، ويَذكُرهُم بأسلوبِ الغائبِ، وبوصْفِ النِّفاقِ الصّريحِ؛ ليُثْبِتَ لهم جرائمَ جديدةً بعد الأخبارِ السّابقةِ.

بَعْدَ الإخبارِ بجرائِمِهم السّابقةِ، أثبتَ لهم جَرائمَ جديدَةً

عِلّةُ التّصريحِ بذكْرِ ﴿وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ﴾:

ومنَ اللّافتِ هنا التّصريحُ بذكْرِ ﴿وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ﴾ وعطْفِهنّ على ﴿ٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾، وكان يُفترضُ أن يُغلَّب لفظُ ﴿ٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ فيُطلقُ على أهلِ النّفاقِ رجالًا ونساءً؛ لذلك كان النّصُّ على ذكْرِ ﴿وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ﴾ بعدَهم يُشيرُ إلى خطورتِهنّ أيضًا في بابِ النّفاقِ أيضًا، فهنّ يُعاونَّ الرّجالَ على اسْتِكمالِ خُططِ النّفاقِ، واسْتِوائهن مع الرّجالِ في الإضرارِ بالدِّين، وكذلك يُوحي التّصريحُ بذكْرِهنّ باستواءِ مصيرِهم جميعًا في الدّركِ الأسفلِ منَ النّارِ.

النِّساءُ يُعادِلنَ الرّجالَ في خطَرِ الإضْرارِ بالدِّينِ

دَلالةُ التّعبيرِ بالجُملةِ الاسْميّةِ ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾:

الجُملةُ الاسْميّةُ ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ﴾ تُفيدُ ثبوتَ المنافقين على نفاقِهم، ودوامَهم عليه؛ وذلك لأنّ الزّمن - غيرَ القارِّ - لا يدخلُ فيها؛ فتتمحَّضُ للحدَثِ الثّابتِ بلا تغيُّرٍ،

النّفاقُ مُتمكِّنٌ منَ المنافقين، ثابتٌ فيهم، دائمٌ عليهم

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/253 - 254.

والحدَثُ هنا هو النِّفاقُ، وهو مأخوذٌ "مِنْ نُفَقاءِ اليربوعِ، وهو حيوانٌ يُشبهُ الفأرَ ويسكنُ في الصّحراء ويحفِرُ لنفسِه نفَقًا في الأرض؛ له بابان، وإنْ ترصَّدَ له الصّائدُ عند أحدِهما خرجَ منَ الثّاني، وهكذا ترى أنّ المنافقَ له وجْهانِ"[1]. وصفاتُ المنافقِ مجموعةٌ في الحديث الشّريف: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذا وَعَدَ أَخلَفَ، وَإِذَ خَاصَمَ فَجَرَ، وَإِذَا عَاهَدَ نَقَضَ، لَا يَأْتِي الصَّلَاةَ إِلَّا دُبُراً وَلَا يَذْكُرُ اللّه إِلَّا هَجْراً»[2].

دَلالةُ تعريفِ المُسنَدِ إليه ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ﴾:

المنافقون والمنافقاتُ أعلامٌ في بابِ النّفاقِ

تعريفُ المُسنَدِ إليه ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ﴾ يُوحِي بأنّهم كاملُو النّفاقِ، بالغون فيه مبلغَ الأعلامِ في بابِهم، الذين اشتهرُوا في تخصُّصاتِهم، وصارُوا بحيث إذا ذُكرَ وصفُهم انصرفَ إليهم فورًا دونَ سِواهم.

دَلالةُ عطْفِ ﴿وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ﴾ على ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾:

خطرُ (المنافقات) و(المنافقين) سيّان، وكلاهما يعاقب في الدّارين

و"ذِكْرُ ﴿وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ﴾ خصوصًا، بعد المنافقين عمومًا تَنْصِيصٌ عَلَى تَسْوِيَةِ الأَحْكَامِ لِجَمِيعِ المُتَّصِفِينَ بِالنِّفَاقِ: ذُكُورِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ، كَيْلَا يَخْطُرَ بِالبَالِ أَنَّ العَفْوَ يُصَادِفُ نِسَاءَهُمْ، وَالمُؤَاخَذَةَ خَاصَّةٌ بِذُكْرَانِهِمْ، وليَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّ لِنِسَاءِ المُنَافِقِينَ حَظًّا مِنْ مُشَارَكَةِ رِجَالِهِنَّ فِي النِّفَاقِ فَيَحْذَرُوهُنَّ"[3].

دَلالةُ الإطْنابِ في صِيغةِ الخبرِ:

تناقُلُ النّفاقِ بين أهلِه، مِثْلُ تناسُلِ الذّرّيةِ بين النّاسِ

من لطائفِ التّعبيرِ بهذه الصِّيغةِ المُطْنَبَة ﴿بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ - مع إمكانِ اسْتِبدالها بصِيغةٍ أوْجزَ هي (متشابهون) - تحقيقُ

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 9/5267.
(2) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/380، هكذا هو عند الماوردي عن مكحول عن أبي الدّرداء.
والمشهورُ الصّحيحُ منه ما في صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، الحديث رقم: (2459)، عن عبد الله بن عمرو ﷺ، مرفوعا: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/254.

الاتّساقِ والتّناسُبِ بين اللّفظِ والمعنى؛ ذلك أنّ المعنَى هنا صريحٌ في تَناسُلِ شَيءٍ من شَيءٍ، وتَوَلُّدِ شيءٍ من شيءٍ، واللّفظُ بإزائِه تمامًا، بأداةِ التّبعيض ﴿مِّنۢ﴾، الفصيحةِ في انفصالِ جُزءٍ من كلٍّ؛ لذلك كان التّعبيرُ ﴿بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ﴾ دقيقًا ومُنسجِمًا، ومُصوِّرًا للمعنى بهذه اللّغةِ المُجرّدةِ، فتناقُلُ النّفاقِ بين أهلِه مثلُ تناسُلِ الذّرّيةِ بين النّاسِ. والمنافقون ليسُوا منَ المؤمنين في شيءٍ،

"لمّا تقدّمَ قبلُ ﴿وَمَا هُم مِّنكُمۡ﴾ حسُنَ هذا الإخبارُ"[1]، فكوْنُ بعضِ المنافقين من بعضٍ يُلمِحُ إلى أنّهم "ليسوا منَ المؤمنين؛ لأنّ المنافقين... يأمرون بالكُفرِ بالنّبيِّ ﷺ... ويَنهوْن عنِ الإيمان به... ولا يتصدَّقون ولا يُزَكُّونَ"[2]، فبعضُهم من بعضٍ في "الحُكمِ والمنزلةِ منَ الكُفرِ"[3] وهذا أمرٌ مَعنويٌّ، مثلَ أنَّ أفرادَ الجنْسِ بعضُهم منسولٌ من بعضٍ، وهذا أمرٌ حسّيٌّ.

دَلالةُ التّبعيضِ في ﴿بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ﴾:

التّعبيرُ بـ ﴿بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ﴾ تُفيدُ أنّ المنافقين مُتناسلُو الأفكار، متوالدُو الأحقادِ على الدّينِ والأمّة، "متشابِهُون في النّفاقِ كتشابُهِ أبعاضِ الشّيءِ الواحدِ"[4] وكأنَّ حامضَ النّفاقِ النّوويَّ يُتوارَثُ فيما بينَهم تَوَارُثَ حامضِ البَشرِ النّوويِّ، "والمرادُ الاتّحادُ في الحقيقةِ والصّفةِ"[5].

المنافقون مُتناسِلُو الأفكارِ، مُتوالدُو الأحقادِ على الدِّين والأمّة

"هكذا همُ المنافقون، وذلك هو مجتمعُهم، لا ينضحُ بغيرِ الإثمِ والمنكرِ، ولا يلدُ إلّا البغْيَ والفجورَ، فـ ﴿بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ﴾، أي: على طبيعةٍ سواءَ يجمعُهمُ النّفاقُ، ويؤلّفُ بينهم، من رجالٍ ونساءَ، حتى لكأنّهم أفرادُ أسرةٍ واحدةٍ، تجمعُها لُحمةُ النّسبِ والقرابةِ،

(1) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 3/56.
(2) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/460.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/56.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 5/322.
(5) القاسميّ، محاسن التّأويل: 5/450.

وتُؤلّفُ بينها مشاعرُ الحبِّ والولاءِ.. وذلك أنذَ المنافقَ لا يجدُ المرعَى الخصيبَ الذي يُغذّي فيه نِفاقَه، ويُحقّقُ به وجودَه، ويُرضي فيه مشاعره، إلّا في بيئةٍ مُنافِقةٍ، تتجاوبُ معه، وتُروِّجُ لهذه البضاعةِ التي يتعاملُ بها"[1].

فـ"بعضُهم يأخذ نفاقَه من بعضٍ"[2]، و"المنافقُ بالمنافقِ يتعاضَدُ، وطيورُ السّماء على أَلّافِها تقعُ، فالمنافقُ لصاحبِه أُسٌّ، به قِوامُه، واصِلٌ به قيامُه، يُعينُه على فسادِه، ويُعَمِّي عليه طريقَ رشادِه"[3]، ويترتّبُ على ذلك أنّ بعضَهم من بعضٍ "في الحُكمِ والمنزلةِ منَ الكُفرِ"[4].

موقعُ جُملةِ ﴿يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمُنكَرِ﴾ ودَلالتُه:

أخطرُ جرائمِ المنافقِ، مُعاداة الخيْرِ، ومُعاضَدةُ الشّرِّ

هذه الجُملة واللّتان بعدَها أحوالٌ منَ المنافقين والمنافقات، وهو كلامٌ "مُسْتَأْنَفٌ مُفَسِّرٌ لِمَا قَبْلَهُ"[5]، "مُفسِّرٌ لمُضادّةِ حالِهم لحالِ المؤمنين، وكذا ما عُطِف عليه"[6]، وهذه الجُملةُ والتي بعدَها تُلخِّصان أفظعَ جرائمِ المنافقين؛ إذ إنّهما دليلُ انتكاسِ الفِطرة – التي فطرَ اللّه تعالى النّاسَ عليها – فيهم، وأنّ المنافقين قد بلغُوا من اختلالِ المنهجِ وخُبْثِ النّفوسِ بحيث يدْعُون النّاسَ بل يأمرونَهم أمْرًا بعملِ المُنكرِ، وينهَونَهم نهْيًا عن عملِ المعروف، وذلك دليلُ خُلُوِّ قلوبِهم من أيِّ خيرٍ، وآيةُ عُمْرانِها بالنّفاقِ وإرادةِ الضُّرِّ للحقِّ وأهلِه، والنّصُّ على ذلك هنا وعلى ضدّه للمؤمنين – بعد صفحةٍ – يَعقِدُ المقابَلةَ الكاشفةَ عن بُعْدِ ما بينَهما؛ هؤلاء في الشّرِّ وأولئك في الخيْرِ، فـ "وصَفَهم بما يدلُّ على مُضادَّةِ حالِهم لحالِ المؤمنين

(1) الخطيب، التّفسير القرآني للقرآن: 5/836.
(2) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/379.
(3) القشيريّ، لطائف الإشارات: 2/43.
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/56.
(5) العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن: 2/650.
(6) الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 3/293.

﴿يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمُنكَرِ﴾ بالكُفرِ والمعاصي ﴿وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ عنِ الإيمانِ والطّاعاتِ ﴿وَيَقۡبِضُونَ أَيۡدِيَهُمۡۚ﴾ شُحًّا بالمَبارِّ والصّدقاتِ والإنفاقِ في سبيلِ اللّه تعالى"[1].

مِن بلاغةِ تعريفِ ﴿ٱلۡمَعۡرُوفِ﴾، و﴿بِٱلۡمُنكَرِ﴾:

المعروفُ ما عرّفَه الشّرعُ وحسَّنَه، والمُنكَرُ ما أنكرَه الشّرعُ وقبّحَه

يُوحِي تعريفُ المنكر والمعروف هنا بمعنَى العُمومِ والاسْتِغراقِ والجنْسِ، فكلُّ خيرٍ، وكلُّ معروفٍ تعارف عليه النّاسُ، وعرّف الشّرعُ الحنيفُ حُسْنَه وتحسينَه وقَبولَه فإنّ المنافقين له بالمرصادِ، وهذا الذي وصلُوا إليه منَ الضّلال يُفقدُ الثّقةَ في صلاحِهم، ويُؤْذِنُ بمصيرِهم الأليمِ، المذكورِ في الآية الاتيةِ؛ فهذه الآيةُ تُبِينُ عن نهايةِ النّهايةِ في الضّلالِ الذّاتي للمنافقين؛ وتكشفُ عن مدَى انتكاسةِ الفِطرةِ لديهم، وأنّها انْحطّتْ إلى أحطِّ دركاتِ الضّلالِ.

دَلالةُ التّعْبيرِ بالمضارعِ ﴿يَأۡمُرُونَ﴾، و﴿وَيَنۡهَوۡنَ﴾:

المنافقون لا يألُونَ جُهدًا، في الكيدِ للدِّين وأهْلِه

تُشيرُ صِيغةُ المضارعةِ في ﴿يَأۡمُرُونَ﴾، و﴿وَيَنۡهَوۡنَ﴾ إلى تجدُّدِ نشاطِ المنافقين في تفعيلِ باطلِهم في واقعِ النّاسِ، وعدَمِ توانِيهم في نشْرِ أباطيلِهم، بل وفرْضِها فرضًا على المجتمعِ بقوّةِ الأمْرِ ﴿يَأۡمُرُونَ﴾، والنّهي ﴿وَيَنۡهَوۡنَ﴾.

سِرُّ التّعْبيرِ بالجارِّ والمجرورِ ﴿بِٱلۡمُنكَرِ﴾:

نصيحةُ المنافقين مدخولةٌ، وتوجيهاتُهم مَسمومَةٌ

إنّ "بضاعةَ المنافقين بضاعةٌ خبيثةٌ، وطعامٌ فاسدٌ عَفِنٌ لا تقبلُه إلّا النّفوسُ المريضةُ، ولا تستطْعمُه إلّا الطّبائعُ الخبيثةُ، إنّه عُمْلةٌ زائفةٌ، لا تروجُ إلّا في الظّلام، ولا يتعاملُ المُتعاملون بها إلّا في أوكارِ اللُّصوصِ"[2]، فما يُقدِّمُ المنافقون للأمّةِ إلّا الخرابَ والضّياعَ، نُصحًا كان، أو أمْرًا، أو نهيًا؛ فنصيحتُهم مدخولةٌ، وتوجيهاتُهم مَسمومَةٌ.

(1) الزّمخشريّ، الكشّف عن حقائق غوامض التّنزيل: 2/287.
(2) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 5/837.

بَلاغةُ إيثارِ الأمْرِ والنّهي الصّريحَيْن:

من علاماتِ المنافقين الأمْرُ بالمُنكرِ، والنّهيُ عنِ الخيْرِ، والإمساكُ عنه

في صورةِ الأمْرِ والنّهي الصّريحَيْن المعكوسةِ المنكوسَةِ إيذانٌ بأنّ للمنافقين سُلطانًا على الدَّهماءِ بفصاحةِ ألسنَتِهم، وربّما بكثرةِ أموالِهم؛ وبذلك يتضاعفُ جُرْمُهم. بل إنّ المنافقين والمنافقات يغلِبُهم نفاقُهم قطْعًا فيَكشِفُهم؛ وذلك بأنّ نفاقَهم يحملُهم حمْلًا على الأمرِ بالمنكرِ والنّهي عنِ المعروف بصورةٍ، أو بأخرَى، وكأنّي بالقرآن الكريمِ هنا يُوجّهُ المؤمنين إلى أبرزِ علامةٍ من علاماتِ النّفاقِ التي يمكنُ أن يَستدلّوا بها على كلّ منافقٍ ومُنافقةٍ، إنَّ المنافقين والمنافقات "لا يهنؤُهم هذا الطّعامُ الخبيثُ العَفِنُ - طعامُ النّفاقِ - حتى يَستكثرُوا له منَ الأيْدِي التي تُشاركُهم فيه، ومنَ الأفواهِ التي تمضَغُه معهم... ومن دعا إلى مُنكرٍ وأمَرَ به، وحرَّض عليه، فهو ناهٍ - ضِمْنًا بمفهوم المخالفة - عن معروفٍ، صادٌّ عن خيْرٍ، ولكنَّ القومَ لا يقِفون عند هذا، بل إنّهم حين يدْعُون إلى المنكرِ، يقومُون بدعوةٍ أخرى، هي تَبْغِيضُ الحلالِ إلى النّاسِ، وتزهيدُهم في الخيْرِ، وذلك إذا تأبَّوْا عليهم ولم يَستجيبُوا لدعوتِهم إلى المُنكرِ، وحسبُهم في هذا أن يَصْرِفوا وجوهَ المؤمنين عنِ الإيمان، ويكُفُّوا أيدِيَهم عنِ التّعامُلِ بالخيْرِ"[1].

بَلاغةُ المقابَلةِ بين الأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر:

المنافقون لا يكْتفُون بالأمْرِ بالمنكرِ، حتّى ينهَوا عنِ المعروفِ

بين الجُملتَين: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾ مقابَلةٌ تزيدُ الجُرمَ بشاعةً؛ إذ لا يكتفِي ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ﴾ بأمْرِ النّاسِ بالمنكرِ حتى يَنهوْهم عنِ المعروف، وفي ذلك حَرْبٌ صريحةٌ ضدَّ دينِ اللّه تعالى ولرسولِه ﷺ، وللمؤمنين في كلّ زمان ومكانٍ، ومُناهضةٌ لكلِّ قِيَم الحقِّ والمُثُل القويمةِ.

وإذا بلغَ المنافقُ هذا المبْلغَ من أمْرِ غيرِه بتَبَنِّي المُنكرِ، واحتضانِه،

(1) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 5/837.

والدّعوةِ إليه، والذَّوْدِ عنه، وأمْرِه بمحاربةِ المعروفِ، والكيْدِ له، فهذا دليل خُلوصِه للشّرِّ، وتغلغُلِ الفسادِ في نفسِه، وعدَمِ الطّمعِ في عودتِه إلى الحقِّ، وذلك يُؤذِنُ بالنّهايةِ الأليمةِ التي تجلَّت في الآية الآتيةِ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ﴾.

بَلاغةُ حذْفِ مفعولِ ﴿يَأْمُرُونَ﴾ و﴿وَيَنْهَوْنَ﴾:

المنافقون يُطلِقون حمْلةَ الأمْرِ بالمُنكرِ والنّهيِ عنِ المعروفِ

لم يُفْصِحِ النّظمُ الكريمُ عن مأمورِ المنافقين ومَنْهيِّهم؛ وذلك لِتوفيرِ عِنايةِ التّالي والمُستمعِ على تأمُّلِ ما وصلُوا إليه من انْحطاطٍ، ولِتوثيقِ نسْبةِ الأمْرِ بالمنكرِ والنّهْيِ عنِ المعروفِ إليهم بِغَضِّ النّظرِ عن إيقاعِهما على مأمورٍ معيَّنٍ، وعلى مَنهيٍّ معيَّنٍ، وللإيحاءِ بأنَّ ذلك منهم مُتحقِّقٌ لِكلِّ مَن يُتاحُ لهم أمرُه ونهيُه.

فكلُّ أحدٍ من أهل الصَّلاحِ، وكلُّ باب من أبواب الخيْرِ مَحَلٌّ لأمْرِهم بالمنكرِ ونهْيِهم عنِ المعروفِ، ويَتّخذون في سبيلِ تحقيقِ أهدافِهم المشؤومةِ كلَّ وسيلةٍ وكلَّ تدبيرٍ، فما أعْجبَ اجتهادَ أهْلِ الضّلالِ في نشْرِ ضلالِهم!

بَلاغةُ الكِنايةِ في قبض اليد عن الشّح:

المنافقون يُفرِطُون في نشْرِ كلِّ شرّ، ويُمْسِكون عن فِعْلِ أيِّ خير

قوله تعالى: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾، هو الجملةُ الثّالثةُ من أحوال المنافقين المُتعاطفةِ، و"قبْضُ اليدِ كنايةٌ عنِ الشُّحِّ"[1]، "كما أنَّ بسْطَها كنايةٌ عنِ الجُودِ؛ لأنَّ من يُعطي يَمُدُّ يده بخلافِ مَن يمنعُ"[2]، والشّحُّ هو البُخلُ في أقبحِ صُوَرِه؛ فلمّا كان البَسْطُ أمارةَ الجُودِ جُعِلَ القَبْضُ دليلَ الإمساكِ والشُّحِّ؛ ولذلك لم يُذْكرِ القبضُ مع بسْطِ اللّه تعالى الرّزقَ لعبادِه في القرآن الكريم قطُّ؛ لأنَّ اللّه تعالى لا يقبضُ حتى عنِ الكافرِ، وإنّما يَقْدِرُ أي: يُنزلُ الرّزقَ بحسبِ مصالحِ العبادِ بتقديرِ الحكيمِ الخبيرِ.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/80.
(2) القاسميّ، محاسن التّأويل: 5/451.

وللعلماء في المقبوضِ عنه معانٍ: منها القبضُ "عنِ الإنفاق في سبيل الله تعالى... وعن كلِّ خيرٍ...، وعنِ الجهادِ مع النّبيِّ ﷺ...، وعن رفْعِها في الدّعاء إلى الله تعالى"[1].

سِرُّ البدْءِ بالأمرِ بالمنكرِ، على النّهي عنِ المعروف:

الأمـرُ بالمنكرِ أمَسُّ بطبيعةِ المنافقين وأحوالهم

لَفْظُ المُنْكَرِ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ قبيحٍ، وذميمٍ إلّا أنَّ المنكرَ الأعظمَ هاهنا تَكْذِيبُ الرَّسُولِ ﷺ، والنَّهيُ عَنِ المَعْرُوفِ، وَلَفْظُ المَعْرُوفِ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ حَسَنٍ إلَّا أَنَّ المعروفَ الأَعْظَمَ هاهنا الإيمانُ بِالرَّسُولِ[2] ﷺ.

ويُلْمِحُ تقديمُ الأمْرِ بالمنكرِ على النّهي عنِ المعروف إلى أنّ طبيعةَ النّفسِ المنافقةِ تقفزُ على باب الشّرِّ أوّلًا، تأمرُ به، وتدعُو إليه، وتزيّنُه. وأنَّ منطقةَ المنكرِ أحبُّ إليها منَ الاقتراب من ساحةِ المعروفِ ولو على سبيلِ النَهْيِ عنه، إنّها هنالك حيثُ الكيدُ للدِّين، والإضرارُ بعبادِ الله تعالى الصّالحين، كذلك يُحقِّقُ هذا التَّقديمُ التّوازيَ الأسلوبيَّ بين صفات المنافقين هنا وصفاتِ المؤمنين هناك؛ فالمنافقون يأمرون أوّلًا ثمّ ينهَون ثانيًا، وفي المقابل نجدُ المؤمنين يأمرون أوَّلًا وينهَوْن ثانيًا كذلك، لكنّ شتَّانَ بين أمرِ هؤلاء ونَهْيِهم، وأمرِ أولئك ونهْيِهم!

بَلاغةُ التّعبيرِ بالمجازِ في ﴿نَسُواْ﴾:

تـقـبـيـحُ الـتّـركِ بـوصـفـه بالنِّسيانِ

ذِكرُ الله تعالى "مُستلزمٌ لإطاعته؛ فجعلَ النّسيانَ مجازًا عنِ التّرك، وهو كنايةٌ عن تركِ الطّاعةِ"[3]، فقد "تركُوه حين تركوا نبيَّه وشِرْعتَه؛ فتركَهُم حين لم يَهْدِهم، ولا كفاهُم عذابَ النّارِ، وإنّما يُعبّرُ بالنّسيان عنِ التّركِ مبالغةً إذا بلغَ التّركُ الوجْهَ الذي يقترنُ

(1) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/379.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/97.
(3) القاسمي، محاسن التأويل: 5/451.

به نسيانٌ"[1]، و"إنَّمَا حَسُنَ جَعْلُ النِّسْيَانِ كِنَايَةً عَنْ تَرْكِ الذِّكْرِ لِأَنَّ مَنْ نَسِيَ شَيْئًا لَمْ يَذْكُرْهُ، فَجَعَلَ اسْمَ المَلْزُومِ كِنَايَةً عَنِ اللَّازِمِ"[2].

من بلاغةِ المجازِ والمُشاكلةِ، في سيّاقِ الآية الكريمة:

قولِه تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾، في هذه الجملةِ مُشاكلةٌ بديعةٌ، والمعنى: "فتركَهُم من رحْمتِه وفضْلِه وخَذَلَهم، والتَّعبيرُ عنه بالنِّسيانِ للمُشاكلةِ"[3]، فأسندَ النِّسيانَ إلى الله تعالى - و﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ۝٥٢﴾ [طه: 52] - لوقوعِ مُجازاتِه في صُحبةِ نسيانِهم إيّاه، وإنّما "جُعلَ النِّسيانُ مَجازًا لاستحالةِ حقيقتِه عليه تعالى، وامتناعِ المُؤاخذةِ على نسيانِ البشَرِ"[4]، "ولا بُدَّ من حمْلِ الكلامِ على المجازِ المُرسَلِ والعلاقةِ اللّازميّةِ، فالمرادُ لازمُ النِّسيانِ وهو التّركُ، أي أنّهم أغفلُوا ذِكْرَ الله تعالى فتركَهُم من رحمتِه وفضْلِه، أو يقال: فيه فنُّ المشاكلةِ؛ لأنَّ النّسيانَ الحقيقيَّ لا يصحُّ إطلاقُه على الله تعالى، وإنّما أُطلقَ عليه هنا من باب المُشاكلةِ، أي تركُوا ما أمرَهُم به فتركَهم من رحْمَتِه وفضْلِه"[5]. ونسيانُ الله تعالى إيّاهُم مَجازٌ عن أنّ الله تعالى يُخَلِّيهم إلى أنفُسِهم، ولا يمنحُهمُ التّوفيقَ، ولا يُسدّدُهم، بل يُهملُ شأنَهم ويُغَيِّمُهم في عذاب النَّفْسِ الّتي تُعاني عبءَ النّفاقِ في الدّنيا، ولا يتدارَكُهم برحْمتِه وعفْوِه ومغفرَتِه في الآخرةِ، "فنَسِيَهُمْ أي: منَ الخيْرِ، ولم ينْسَهُم منَ الشّرِّ"[6].و"جازاهُم على نِسيانِهم، فسمّى جزاءَ النِّسيانِ نِسيانًا..﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبْصِرُونَ ۝١٧﴾ [البقرة: 17]"[7].

الجزاءُ من جِنْسِ العمَلِ، ومَنْ يعملْ سُوءًا يُجْز به

(1) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 3/56.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/97.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 4/80.
(4) القاسمي، محاسن التأويل: 5/451.
(5) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/130.
(6) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 3/56.
(7) القشيريّ، لطائف الإشارات: 2/43.

دلالة موقع الجُملةِ المؤكّدة بـ ﴿إِنَّ﴾، ممّا قبلَها:

الفِسْقُ في أقبَحِ صُـوَرِه، دليلُ النّفاقِ وعلامةُ أهْلِه

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، فُصِلتْ هذه العبارةُ عمّا قبلَها؛ لأنّها تُنزّلُ منها مَنزلةَ التّوكيدِ منَ المُؤكّدِ، فلا حاجةَ إلى رابطٍ يربطُهما وهذه المرّةُ الثّالثةُ لذكْرِ المنافقين في هذه الآية الكريمةِ والرّابعةُ في الصّفحة نفْسِها من بين ستّةِ مواضعَ في نفْسِ الصّفحةِ، وبهذا العددِ لم يجتمعْ للمنافقين ذكرٌ في القرآن الكريم قطُّ وذلك يَعني أنّهم هنا بلغُوا الذّرْوةَ في الفسادِ والإفسادِ وفي خرابِ النّفوسِ، وتَخريبِ نفوسِ غيرِهم، والعِياذُ باللّه من حالِ أهلِ النّارِ.

نُكتةُ الاقتصارِ على (المنافقين) دونَ (المنافقات):

الـفُـسـوقُ في المنافقين، أعلى منه في المُنافقاتِ

منَ اللّافتِ هنا بقوّةٍ أنَّ النَّظمَ الكريمَ يُثبتُ الفسوقَ للمنافقين، دونَ المنافقات، برغْمِ أنّه ذكرهُنَّ معهم في أوّلِ الآيةِ الكريمةِ، وسيَذكرُهنَّ معهم في الآيةِ الكريمةِ الآتية، وذلك من دِقّةِ القرآن، ووُجوهِ إعجازِه.

ولعلّ وجْهَ المناسبةِ في السّكوتِ عنِ المنافقات هنا في سِياقِ ذكْرِ الفُسوقِ وذكْرِ المنافقين فقط، هو ما يُمثّلُه الفرقُ بين طبيعةِ الرّجالِ المنافقين، وما يختصّون به من فجورِ الفُسوقِ، وتبجُّحِ الخروجِ، دونَ النّساءِ المنافقاتِ، إذ إنّ المرأةَ المنافقةَ مهما كانت ستظلُّ في الأغلبِ الأعمِّ امرأةً، تتّصفُ بضعْفِ بدنِها، وخَوَرِ عزيمتِها، ورجْفةِ قلبِها في الشّدائدِ طبعًا وعادةً، وليس كذلك الرّجلُ المنافقُ طبعًا وعادةً؛ لذلك اختصَّه الذّكرُ الحكيمُ بنسبةِ الفُسوقِ إليه وإثباتِه له.

بَلاغةُ إظْهارِ اسْمِ ﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، في مَوضِعِ الإضْمارِ:

التَّقريرُ وتأكيدُ المعنَى، يُناسبُه الإظْهارُ

الموضعُ هنا لذكْرِ ﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ بالضّميرِ (هم) فيقال - في غيرِ القرآن الكريم -: أولئك همُ الفاسقون - مثلًا -، غير أنّ النَّظمَ الكريمَ آثرَ التَّعبيرَ بالاسْمِ الظّاهرِ مباشرةً "لزيادةِ التَّقريرِ"[1] -

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 4/80.

تقريرِ نسْبةِ الفسوقِ في أفْظعِ مُستوياتِه على الإطلاقِ إليهم؛ ولذلك أيضًا دعَّمَ التّقريرَ بضمير الفصْلِ ﴿هُمُ﴾.

من بلاغةِ القصْرِ الإدّعائيّ في جُملةِ الفاصلةِ:

﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، وفيه أنّ ضمير الفصْلِ ﴿هُمُ﴾، يتآزرُ مع تعريفِ ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، في توكيدِ الخبرِ، وهو من باب القصْرِ، وهو "قَصْرٌ ادِّعَائِيٌّ لِلْمُبَالَغَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا بَلَغُوا النِّهَايَةَ فِي الفُسُوقِ، جُعِلَ غَيْرُهُمْ كَمَنْ لَيْسَ بِفَاسِقٍ"[1]، ويُشيرُ إلى أنَّ فِسْقَهم في ميزان الشّرعِ، هو الفِسقُ، بحيث إذا قِيس به كلُّ فسقٍ غيرُه، لم يُعَدَّ فِسْقًا، وأنّهم دون سواهُم "هُمُ الكَامِلُونَ فِي الفِسْقِ"[2]، كلُّ هذا وغيرُه ممّا يفوحُ به ضميرُ الفصْل، مع التّعريف.

الفِسْقُ البالغُ مستوى كبيرًا، دليلُ النّفاقِ وسوء الأخلاق

سِرُّ التّعبيرِ بوصْفِ ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾:

الفِسقُ في الدِّين هو "التّمرُّدُ في الكفرِ، والانْسِلاخُ عن كلِّ خيْرٍ، وكفَى المسلمَ زاجرًا أن يُلِمَّ بِما يُكسِبُه هذا الاسْمُ الفاحشُ، الذي وصفَ اللّه تعالى به المنافقين حين بالغَ في ذمِّهم، وإذا كرِهَ رسول اللّه ﷺ للمسلمِ أن يقول (كسلت)؛ لأنّ المنافقين وُصِفُوا بالكسلِ في قوله تعالى: ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: 142]، فما ظنُّكَ بالفِسْقِ؟"[3].

النّفاقُ يُفسدُ صاحبَه، كما يُفسِدُ الثّمرةَ خروجُها من قِشْرتِها

بَلاغةُ التّعبيرِ باسْمِ الفاعلِ ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾:

التّعبيرُ باسْمِ الفاعلِ ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ يقْطعُ بأنَّ الفِسْقَ صارَ مُلازمًا لهم، مُتمكِّنًا منهم، مُختلطًا بخلايا أبْدانِهم وعقولِهم ونفوسِهم بحيث لا يَنفكُّ عنهم.. وهكذا تتضافرُ كلُّ هذه العناصرِ - من: إنّ، واسْميّةِ الجُملةِ، وضميرِ الفصْلِ، وصيغةِ اسْمِ الفاعلِ في الكافرون وفاسقون - على تقريرِ الحُكمِ عليهم، واقتضاءِ العقوبةِ لهم، وذلك منَ التّناسُبِ في الصّميمِ؛ بما تكاثفَ في نفوسِهم منَ الشّرِّ والضّلالِ والإضْلالِ.

الفِسْقُ ثابتٌ فيهم، مُتمكِّنٌ منهم

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/255.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/97.
(3) القاسمي، محاسن التأويل: 5/451.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الفِسْقُ والظُّلْمُ والكُفْرُ والفُجُورُ:

الـفِسْـقُ إقـرارٌ بحُكْمِ الشّرْعِ وإخـلالٌ بمقاصده

إنَّ الفِسْقَ أعمُّ منَ الكُفرِ، والفِسقُ يقعُ بالقليلِ منَ الذّنوبِ وبالكثيرِ، لكنْ تُعُورف فيما كان كثيرًا، وأكثرُ ما يقالُ الفاسقُ لمنِ التزم حُكْمَ الشّرعِ وأقرَّ به، ثم أخلَّ بجميع أحكامِه أو ببعْضِها، وإذا قيلَ للكافرِ الأصليِّ: فاسقٌ، فلِأنه أخلَّ بحُكْمِ ما ألزَمَه العقلُ واقتضتْه الفِطرةُ، فالفاسقُ أعمُّ منَ الكافرِ، والظّالمُ أعمُّ منَ الفاسقِ، والفاجرُ يُطلقُ على الكَافِرِ وَالفَاسِقِ[1].

ولِعُمومِ لفْظِ الفِسْقِ ودَلالتِه على الإخلالِ بحُكْمِ الشّرعِ مع معرفتِه به ناسبَ أن يُختارَ في الآية وصْفًا للمنافقين والمنافقات بوصْفِهم يأمرُون بالمنكرِ، وينْهَون عن المعروف مع معرفتِهم بمنْعِ الشّارعِ له، وحجْمِ ضررِه.

(1) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 693.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 17 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-14-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 17 : المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-14-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4716310 بتاريخ 2024/01/24م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»